وزارة المالية رفضت دعمها

الصناعات الهندسية تبحث عن طوق المساندة

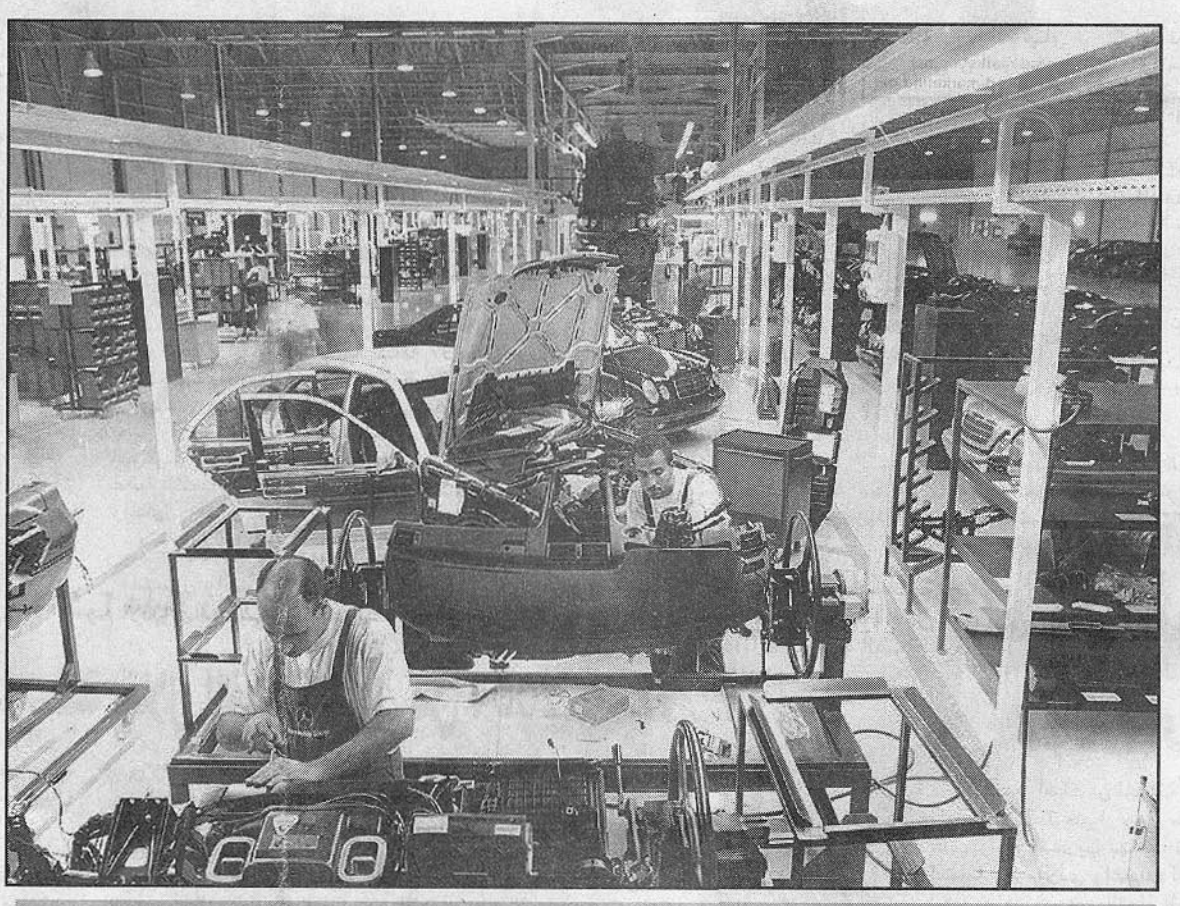

سمير عارف:

عندما حصلنا على تعهد من وزير التجارة بدعمنا حققنا طفرات تصديرية

محمد جنيدى:

الصناعات الهندسية قاطرة التنمية لذلك فهى الأولى بالرعاية

□ تحقيق ـ محمد إبراهيم:

طالب قطاعات الصناعات الهندسية بسرعة إدراجه على قائمة القطاعات المستفيدة من برنامج مساندة الصادرات.. وقد أرجع أصحاب المصانع مطلبهم للمشكلات المالية التى تواجهها الشركات التى سارعت ببذل جهود كبيرة لفتح الأسواق وتحمل تكلفة البعثات التجارية والتسويقية والمشاركة فى المعارض، وقد جاء نشاط تلك الشركات بعد تلقيها تعهدات من وزارة التجارة الخارجية بإدراجها ضمن برنامج المساندة اعتباراً من منتصف العام الماضى 2003، إلا أن هذه التعهدات لم تنفذ بعد رفض وزارة المالية زيادة المبالغ المخصصة لصندوق تنمية الصادرات..

رجال الأعمال العاملون فى الصناعات الهندسية يحددون فى السطور التالية أسباب مطلبهم بوضع هذه الصناعة فى مقدمة القطاعات المستفيدة من برامج المساندة، مؤكدين ان فرص النمو فى الإنتاج والتصدير فى الصناعات الهندسية لا نهائية بعكس قطاعات أخرى كما أنها تتسم بالقيمة المضافة العالية فضلاً عن دعمها للصناعات المغذية وقدرتها على ايجاد المزيد من فرص العمل لمكافحة شبح البطالة.

وكشف رجال الأعمال عن تمتع الصناعات الهندسية بقاعدة انتاجية وتكنولوجية ضخمة أهلت الشركات المصرية لغزو الأسواق العالمية بما فيها الأوروبية بمنتجاتها التى نجحت فى منافسة السلع والمنتجات من دول شرق آسيا فضلاً عن تميز منتجات الصناعات الهندسية بأنها تحمل اسم مصر ولا تنتهى بمجرد عقد الصفقات وتستمر فى صورة صادرات لقطع الغيار ولخدمات ما بعد البيع.

فى البداية يقول المحاسب محمد جنيدى رئيس مجموعة شركات جى. ام. سى ورئيس المجلس السلعى للصناعات الهندسية والإلكترونية ان عدداً كبيراً من أصحاب الشركات قام بجهود كبيرة لفتح الأسواق على مدار الأشهر الماضية والتضحية بجزء كبير من الارباح أو بكل الارباح ـ فى بعض الحالات ـ املاً فى الحصول على المبالغ المخصصة لمساندة التصدير ولكن كانت المفاجأة حيث تم إرجاء إدراج الصناعات الهندسية ضمن برامج المساندة نتيجة رفض وزارة المالية عدم تلبية مطالبة وزارة التجارة الخارجية بشأن تخصيص 670 مليون جنيه فى ميزانية العام المالى 2004/2005 والاكتفاء بتخصيص 600 مليون جنيه فقط لصندوق مساندة الصادرات حيث كان سيتم تخصيص حوالى 70 مليون جنيه لمساندة الصناعات الهندسية.

التضحية بالأرباح

ويرى ان موقف العديد من الشركات أصبح غير مستقر خاصة مع قيامها بتنشيط جهودها التسويقية والإنتاجية لتحقيق طفرات تصديرية وهو ما حدث بالفعل وفقاً للأرقام والبيانات الرسمية مما يتطلب سرعة التدخل لحل المشكلة وتعويض الشركات عن الخسائر التى تكبدتها لفتح الأسواق وترويج منتجاتها والمشاركة فى المعارض والبعثات التجارية والتسويقية وغيرها موضحاً أن تأخير صرف المبالغ المقررة لمساندة صادرات الصناعات الهندسية يهدد بفقدان الأسواق التى نجحت الشركات فى فتحها كما أنه يعرض الشركات لمشكلات مالية نتيجة قيامها بالتصدير وزيادة الإنتاج والتضحية بالأرباح أو تحمل بعض الخسائر على أمل تعويض هذه المصروفات من صندوق مساندة التصدير.

سمير عارف

ويشير محمد جنيدى إلى أنه مع تلقى أصحاب المصانع الهندسية لوعد وزير التجارة الخارجية الدكتور يوسف بطرس غالى وموافقته المبدئية على إدراج الصناعات ضمن القطاعات المستفيدة من برامج مساندة الصادرات حقق قطاع الصناعات الهندسية طفرات تصديرية ملحوظة خاصة مع الجهود التى بذلتها أجهزة وزارة التجارة الخارجية والحكومة للتيسير على المنتجين والمصدرين وشعور المنتجين باهتمام ورعاية الحكومة مؤكداً ان الصناعات الهندسية مؤهلة لان تحتل صدارة قائمة القطاعات التصديرية خلال 5 و10 سنوات حيث نجحت الصناعات الهندسية فى تحقيق قفزات تصديرية ملحوظة على مدار العامين الماضيين وصلت إلى نسبة 40٪ فى بعض الشركات.

ويوضح رئيس المجلس السلعى للصناعات الهندسية والإلكترونية ان الصناعات الهندسية تختلف عن غيرها من الصناعات أو القطاعات الإنتاجية أو التصديرية مما يمنحها الأولوية فى الرعاية والاهتمام خاصة أن معدلات النمو فيها غير محدودة حيث يرتبط الإنتاج الزراعى والصادرات الزراعية بعناصر المياه والأراضى الخصبة أو المساحات القابلة للاستصلاح والاستزراع وهى كلها عناصر محدودة فيما يمكن التوسع فى الأنشطة الهندسية بشكل لا نهائى فضلاً عن ان نتائج تنمية المصانع الهندسية يمكن أن تظهر خلال فترة وجيزة من خلال استثمارات جديدة أو توسعات فى المشروعات القائمة تزيد من حجم الإنتاج وتضاعف أرقام الصادرات.

قواعد تكنولوجية

ويضيف المحاسب محمد جنيدى قائلاً إن الصناعات الهندسية تتميز بأنها تقوم على قواعد تكنولوجية ضخمة فضلاً عن ارتباطها الوثيق بالصناعات المغذية والمشروعات الحرفية والصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر كما أن نجاحها وتطورها يؤهل لأن تحتل صدارة قائمة القطاعات التصديرية على الاطلاق ولعب دور حيوى فى مجال مكافحة البطالة من خلال اتاحة فرص العمل مشيراً إلى أن جميع القطاعات الإنتاجية والتصديرية بما فيها الزراعة واستصلاح الأراضى والنسيج والمنسوجات تعتمد على الصناعات الهندسية التى تنتج الآلات والمعدات وقطع غيارها.

ويرى رئيس مجموعة شركات جى. ام. سى ان الصناعة بشكل عام والصناعات الهندسية على وجه الخصوص هى قاطرة التنمية خاصة مع ما تحققه من قيمة مضافة عالية واستخدام وتطوير التكنولوجيا بالإضافة إلى أن صادرات الصناعات الهندسية لا تقف عند الصفقات بالإضافة إلى أن صادرات الصناعات الهندسية لا تقف عند الصفقات العارضة لأن تصدير سلع كهربائية أو أجهزة منزلية أو المعدات أو السيارات وغيرها من السلع الهندسية والإلكترونية يعنى وجود تعاقدات على قطع الغيار وخدمات الصيانة مشيراً إلى أن المنتج الهندسى يحمل شعار «صنع فى مصر» ويعد علامة على تطور الصناعة والإنتاج فى مصر ويعد سفيراً فوق العادة لمصر فى الأسواق العربية والأجنبية وفى كل منزل أو شركة أو جهة تقتنى المنتجات المصرية.

قيمة مضافة

ويتفق المهندس سمير عارف رئيس مجلس إدارة شركة الأهرام للمعادن وعضو جمعية المستثمرين بمدينة العاشر من رمضان مع وجهة النظر السابقة خاصة فيما يتعلق بأولوية الصناعات الهندسية فى الحصول على المساندة للقطاعات السلعية التصديرية.

ويقول إن الصناعات الهندسية تتميز بالقيمة المضافة العالية التى تتم على الخامات المحلية أو المستوردة والعائدات الكبيرة من تصديرها موضحاً أن منح مساندة الشركات بنسبة متدرجة ومتناقصة 10٪ فى السنة الأولى تتراجع إلى 8٪ فى السنة الثانية ثم 6٪ فى الثالثة و4٪ فى الرابعة ثم 2٪ فقط فى العام الخامس لبرنامج المساندة وفقاً للدراسات التى أعدتها الشركات يمكن الشركات من المنافسة بقوة فى الأسواق التصديرية والتى يشكل انخفاض الأسعار فيها بنسبة 5.13٪ فارقاً كبيراً ويمكن الشركات الأجود والأرخص على التواجد بقوة فى الأسواق.

د. نادر رياض

ويشير المهندس سمير عارف إلى أنه وفقاً للبيانات الرسمية فقد حققت الشركات الهندسية طفرات تصديرية خلال العامين الماضيين بمجرد حصولها على وعد وزير التجارة الخارجية بادراج الصناعات الهندسية ضمن القطاعات التى يشملها برنامج المساندة للصادرات موضحاً أن الشركات نجحت فى فتح الأسواق نتيجة لتكثيف المشاركة فى المعارض وزيادة الجهود التسويقية والإنتاجية وأن الكثير منها يعانى الآن من مشكلات جسيمة نتيجة عدم صرف الدعم الذى يشكل وسيلة لتعويض الشركات الإنتاجية عن الأعباء الإضافية التى تتحملها والرسوم والجمارك وغيرها من الأعباء التى لا يتحملها المنتج المماثل فى الدول العربية أو الأجنبية.

ويستطرد رئيس شركة الأهرام للمعادن قائلاً إن دعم الصناعات الهندسية يعنى بالتأكيد زيادة ملموسة فى الصادرات وإصلاح الخلل فى الميزان التجارى ودعم تدفق الاستثمارات المباشرة للعمل على أرض مصر فضلاً عن دعم الصناعات المغذية والورش والمنشآت الصغيرة وتحقيق نوع من التكامل بينها وبين الشركات والمصانع الكبرى وزيادة فرص العمل المتاحة فى القطاع الهندسى مشيراً إلى أن زيادة الصادرات يعنى اتفاقية زيادة الطاقات الإنتاجية وتشغيل المصانع بكامل طاقاتها الإنتاجية وبالتالى الوصول إلى مرحلة التشغيل الاقتصادى مما يمكن الشركات من خفض أسعارها نتيجة انخفاض تكلفة الإنتاج إلى جانب زيادة فرص العمل الجديدة فى المصانع.

مساندة دقيقة

ويرى المهندس سمير عارف انه وفقاً للدراسات التى قامت بها الشركات الهندسية فان مساندة هذا القطاع لبعض الوقت وتخفيف حدة الأعباء التى تتحملها المصانع سيكون له مردوده المباشر مع التصدير والإنتاج ويتيح لهذه الصناعات الانطلاق لاسيما مع ما نمتلكه من كوادر وخبرات وكفاءات وتكنولوجيا مشدداً على أن الصناعات الهندسية لا تحتاج إلى المساندة المطلقة ويمكنها الانطلاق بعد فترة من تخفيف الأعباء عنها مما يجعلها من أكثر القطاعات ذات الأولوية فى مجالات المساندة خاصة ان انتعاش الصناعات الهندسية يعنى تنشيط الصناعات المغذية والمشروعات الصغيرة فضلاً عن مساندة القطاع الصناعى فى مصر وإمداده بالآلات والمعدات وقطع الغيار.

مشكلات مالية

ويقول المهندس يسرى قطب رئيس مجموعة شركات يونيفرسال وعضو مجلس إدارة جمعية مستثمرى 6 أكتوبر إن الشركات الهندسية أعادت بناء حساباتها وخططها على أساس أنها ستبدأ فى تلقى الدعم المقرر من صندوق مساندة التصدير وبدأت فى المشاركة فى المعارض والمبادرة بفتح الأسواق على اعتبار أنها ستحصل على دعم من حدود 10٪ فى السنة الأولى لبرنامج المساندة وبالفعل تخلت الشركات عن ارباحها أو تعرضت لبعض الخسائر التى يمكن تغطيتها من خلال برنامج المساندة إلا أنها اكتشفت تأخير إدراج الصناعات الهندسية فى برامج المساندة وعدم حصولها على أى أموال من صندوق المخصص لذلك مما أدى إلى تعرض بعض هذه الشركات للمشكلات نتيجة الخلل المالى فى مواردها.

ويرى أن المصانع نجحت فى تنشيط صادراتها بنسب ملحوظة خلال الأشهر الماضية وهذا ثابت فى الأوراق الرسمية ومن بياناتها تنازل المصدرين عن حصيلة الصادرات بالعملات الأجنبية للبنوك وذلك رغم تعدد الأعباء والرسوم والضرائب وارتفاع تكلفة التمويل المصرفى وعدم تميز المشروعات الصناعية بالأنشطة التجارية موضحاً أنه رغم كل هذه الظروف نجحت المصانع فى تطوير إنتاجها وصادراتها بما يؤكد ضرورة مساندتها ومنحها الأولوية كقطاع تصديرى وإنتاجى واعد.

ويدلل المهندس يسرى قطب على قوة الصناعات وتطور إنتاجها بنجاح العديد من الشركات المصرية على غزو الأسواق العربية والأجنبية بما فيها أسواق أوروبا مثل أسبانيا وإيطاليا ومنافسة دول شرق آسيا التى تتمتع فيها المشروعات بمزايا وإعفاءات ضخمة مشيراً إلى أن منتجات يونيفرسال على سبيل المثال وصلت للأسواق الأوروبية والعربية لاننا نمتلك خبرات وتكنولوجيا وتصميمات وعمالة مدربة تؤهلنا للمزيد من النجاح بشرط تخفيف بعض الأعباء والقيود أو الحصول على المساندة لتعويض المنتج عن تحمله لهذه الأعباء.

ويشير عضو مجلس إدارة جمعية مستثمرى أكتوبر إلى أن الشركات المصرية أصبحت تمتلك تكنولوجيا متطورة بالإضافة إلى استثمارات محلية وأجنبية ضخمة تساعد على نقل الخبرات والتكنولوجيا الأجنبية ومواكبة التغيرات العالمية موضحاً أنه مع اشتعال المنافسة العالمية وارتفاع الأعباء الإنتاجية فى مصر مقارنة بالدول المجاورة والدول الأجنبية يكون المنتج المحلى فى وضع تنافسى غير متكافئ وغير عادل مع مثيله المستورد ومن ثم فان تخفيف الأعباء أورد جزء من الرسوم والجمارك والضرائب يشكل خطوة مهمة لوضع المنتج المحلى على طريق المنافسة العادلة والتى يمكن أن نحقق فيها نتائج طيبة.

قاعدة تكنولوجية

ويضيف المهندس يسرى قطب ان الصناعات الهندسية تتميز بأنها ليست سلعة موسمية وان لها قيمة مضافة عالية ونمتلك فيها قاعدة تكنولوجية وخبرات وأبحاث ومراكز للتطوير ولا نعتمد فيها على صناعات التجميع فضلاً عن فرص وامكانيات التعاون التى تتيحها بين المصانع الكبرى والصناعات المغذية والحرفية موضحاً ان تأخير ادراج الصناعات الهندسية ضمن القطاعات المستفيدة من برنامج دعم التطوير يهدد جهود الشركات لفتح الأسواق ويعرض المصانع التى قامت بالتصدير على اعتبار أنها ستسترد جزءاً من مصروفاتها من صندوق مساندة الصادرات وفقاً لما كان مقرراً ـ لمشكلات جسيمة ويهدد جهود الشركات فى فتح الأسواق بالإضافة إلى احتمالات فقد هذه الأسواق وصعوبة العودة إليها مرة أخرى وهو الأمر الذى لا يحقق مصلحة الصناعات الهندسية أو الحكومة أو الاقتصاد الوطنى ككل حيث تسعى الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص لفتح الأسواق ودعم نفاذ السلع والمنتجات المصرية للأسواق الجديدة وتحمل فاتورة ضخمة لتحقيق هذا الهدف.

دعاية مستمرة

ويرى المحاسب محمد المنوفى رئيس شركة الكتروستار ورئيس الاتحاد النوعى لجمعيات المستثمرين بالمدن الجديدة ان الصناعات الهندسية تتميز عن غيرها من القطاعات التصدير بأنها تحمل اسم مصر وتعيش لفترات طويلة وبالتالى فانها تعتبر وسيلة دائمة للترويج لاسم مصر ومدى تطور الإنتاج فيها وذلك يعكس الصادرات الغذائية أو الزراعية التى تستخدم لمرة واحدة.

محمد جنيدى

ويقول إنه إلى جانب الدعاية المستمرة للمنتجات المصرية التى تقوم بها الصناعات الهندسية من أجهزة كهربائية وآلات ومعدات وماكينات وأجهزة إلكترونية فانها تتميز بانها من الصناعات كثيفة العمالة وان ازالة الأعباء عنها أو الإسراع بمد يد العون والمساندة لها للتغلب على الكثير من الهموم والأعباء التى تتحملها سيساعد ـ بلاشك ـ على عمل المصانع بكامل طاقاتها الإنتاجية وتشجيع المزيد من تدفقات رؤوس الأموال للعمل فى إقامة مصانع جديدة والتوسع فى الشركات القائمة وايجاد المزيد والمزيد من فرص العمل ومساندة جهود الدولة فى ايجاد فرص عمل للعمالة الوافدة إلى سوق العمل سنوياً والتى تقدر بنحو 550 ألف خريج وتحقيق الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويوضح محمد المنوفى ان انتعاش الصادرات ونمو الصناعات الهندسية سينعش بالتبعية الصناعات المغذية والمنشآت الصغيرة خاصة مع اتجاه المصانع إلى تعميق التصنيع المحلى وحرصها على استخدام المكونات والأجزاء المنتجة محلياً مما يساهم فى تنمية الصناعات المغذية وزيادة فرص العمل المتاحة فيها فضلاً عن خفض فاتورة الاستيراد عن طريق استبدال الخامات والمكونات المستوردة بمثيلتها المنتجة محلياً مما يدعم الاتجاه نحو علاج عجز الميزان التجارى وتقوية العملة المحلية مشيراً إلى أن الزيادة المستمرة فى نسبة المكون المحلى فى الأجهزة المنزلية يعكس التطور المستمر فى الصناعة وحرص المنتجين عى تعميق الصناعة المصرية حيث وصلت نسبة المكون المحلى فى الثلاجات ـ على سبيل المثال ـ إلى نحو 95٪.

أعباء ثقيلة

ويشيد رئيس شركة الكتروستار إلى أن الشركات الهندسية تتحمل أعباء متعددة ـ شأنها كشأن معظم الصناعات الأخرى ـ مثل ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية وضريبة المبيعات على الإنتاج والتى تصل إلى 26 جنيهاً لأنبوبة البوتاجاز الواحدة و25٪ من سعر الثلاجة فضلاً عن تكلفة القروض وارتفاع أسعار الطاقة والمرافق ومع ذلك يمكن للمصانع تصدير منتجاتها وفتح الأسواق مع تحملها معاناة شديدة وبالتالى فان تقديم المساندة للمصانع يعنى المزيد من القدرة التنافسية والمزيد من التطور فى الإنتاج كماً وكيفاً.

ويقول محمد المنوفى إنه إلى جانب الأعباء التى تم ذكرها يتحمل المنتج المصرى تكلفة التسويق والتبرع لمنتجاته نظراً لعدم توافر الشركات المتخصصة فى هذه الأنشطة كما يتحمل تكلفة المشاركة فى المعارض والأسواق الدولية الخارجية والبعثات التجارية فضلاً عن أقساط التأمينات المرتفعة ورسوم الدمغة والخدمات وغيرها وان حصول الشركات على مساندة من صندوق تنمية الصادرات يعوضها عن بعض الأعباء التى تتحملها ويضعها على طريق المنافسة خاصة وقد حققنا طفرة تصديره بمجرد ان وعدتنا الحكومة بالمساندة.

علاوة التصدير

ويقول الدكتور نادر رياض رئيس شركة بافاريا مصر ان الفكر الذى تتبناه وزارة التجارة الخارجية بادراج الصناعات الهندسية ضمن القطاعات المستفيدة من برامج مساندة الصادرات لمن يستحق هو أمر جيد وحل عملى ينتظر له أن يؤتى بنتائج مضمونة، وهذا الفكر رغم جانبه العملى ووضوح نتائجه إلا أنه يلقى معارضة من كثيرين قد يرون بنفس الوضوح ما يراه وزير التجارة الخارجية والذى يعتمد على الأسلوب العلمى فى التخطيط لهذه الأمور، والتى من شأنها أن تصبح خطة استراتيجية لتعظيم الصادرات المصرية وتثبيت أقدامها فى الأسواق الخارجية.

ويقول إن هذا الحل كان موجوداً فى فترات ماضية بتوفير دعم الصادرات من خلال «علاوة التصدير» وخصصت لها الصناديق لتوفير التمويل الكافى لها مثل صندوق دعم الغزل وغيره.

ويشير الدكتور نادر رياض مستشار لجنة الصناعة بمجلس الشعب إلى أنه على الجانب الآخر من الخريطة فإن إسرائيل دأبت على منح علاوة تصدير لمديرها، بل أكثر من هذا اختصت المصدرين إلى مصر بشريحة أعلى من علاوة التصدير وظهرت لنا بضائع مجهولة المصدر انتشرت وأقبل عليها الناس قبل أن ينكشف مصدرها فيما بعد فقل الإقبال عليها ـ مثال ذلك: جوارب ماركة كراون، وكرافتات ماركة سوليكا وأقمشة بدل ماركة هيلد.

ولا جدال ان أية نهضة صناعية تعتمد على قاعدة من الصناعات الهندسية الوطنية لتحقيق التطور المنشود، أما فى مجال التصدير فالأمر ليس بخاف أن التصدير بمفهومه الصحيح يجب أن يعتمد على تصدير القيمة المضافة فى السلع المصدرة، إذ إن تصدير الخامات دون تصنيعها يعتبر الدرك الأسفل فى قيمة الصادرات ومثال ذلك البترول الخام والذى يجب أن يتطور فى صادراته ليشمل البتروكيماويات ومنتجاتها، ونفس الشىء ينطبق على القطن الذى يفضل تصديره غزولاً عن تصديره قطناً خاماً، وكذا تصديره أقمشة وجبذا لو تمت طباعتها فى مصر، ويفضل هذا لو أمكن تصدير القطن المصرى فى صورة ملبوسات راقية.

ويقول رئيس شركة بافاريا مصر ان صادرات الصناعات الهندسية تختلف عن سائر الصناعات الأخرى فى توجهها التصديرى فمثلاً تختلف صادرات الصناعات الهندسية عن صادرات الحاصلات الزراعية التى لا تحتاج إلى حق المعرفة KNOW HOW ـ البحوث والتطوير ـ وخدمات ما بعد البيع ـ والصيانة وقطع الغيار، ولا تحتاج إلى رسومات هندسية ولا اعتماد مواصفات قياسية، وبالتالى فهى متخففة عن هذه الأعباء والتى تنتهى فى نهاية الأمر إلى أعباء مالية تكبل سعر السلعة.

محمد المنوفى

أما الصناعات الهندسية فهى تحتاج لإنشاء آلية تسويق، ومخزون استراتيجى بالدول المصدر إليها يصل إلى عشرات الملايين، وهذا العبء المالى لا يسترد ويصبح رأسمال ساكناً، وكذا تحتاج لكتالوجات وقائمة من قطع الغيار والاختبارات الفنية وتحديد تلك المواصفات وتقديمها مكتوبة للعميل بحيث لا يمكن تقديم بدائل عنها خلافاً للموجود فى الكتالوج مثل موتور الثلاجة ـ مفتاح الكهرباء فى حالة حدوث اختناقات لدى الموردين.

ويضيف الدكتور نادر رياض انه يلزم للصناعات الهندسية آلية صيانة وإصلاح وتوفير مخزون من قطع الغيار على حساب الصانع وفتح مراكز للتصدير بما فى ذلك من أفراد مدربين على أداء تلك الخدمات.

ومن هنا جاءت تكاليف ما يسمى بالبنية الأساسية لإقامة توجه تصديرى بدولة معينة، وخلافاً لتصدير الحاصلات الزراعية وغيرها فان المستهدف من صادرات السلع الهندسية المصرية آخذاً فى التزايد بصورة واعدة على خلاف الحاصلات الزراعية التى تتعرض للتناقص وذلك لنقص الرقعة الزراعية والزيادة المستمرة فى تعداد السكان وزيادة الاستهلاك المحلى.. لذا جاء مطلب الصناعات الهندسية بإدراجها ضمن القطاعات المستفيدة من الحوافز التصديرية.

جريدة العالم اليوم ٢٠٠٤/٧/١١